A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/AC.96/1007
4 July 2005

ARABIC
Original: ENGLISH AND FRENCH

الجمعيـــة العامـــة

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الدورة السادسة والخمسون
٣-٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير عن أعمال الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الدائمة
(٨-١١ آذار/مارس ٢٠٠٥)

أولاً - مقدمة

١- افتـــتح الاجتماع رئيسُ اللجنة التنفيذية، سعادة السفير هيرنان إسكوديرو مارتينيز (إكوادور). وأحاط اللجـــنة عـــلماً بطلبي الحصول على مركز المراقب الواردين من بنن وجمهورية مولدوفا، واللذين وافقت عليهما اللجـــنة. وأعـــلم الرئيس اللجنة أن نائب رئيس اللجنة التنفيذية، سعادة السفير شوتارو أوشيما (اليابان)، غادر جنيف مؤخرا وأن اللجنة ستعقد اجتماعا استثنائيا عاما لانتخاب نائب جديد للرئيس.

٢- وفي بيان استهلالي، طمأنت المفوضة السامية بالنيابة اللجنة بأن الموظفين ظلوا منكبين على مهمة مساعدة اللاجـــئين في العالم بأسره رغم أنهم مروا بفترة عصيبة. وأشادت بروح الإخلاص والتفاني لموظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في جميع أرجاء العالم ووجَّهت بمناسبة اليوم الدولي للمرأة تحية خاصة لموظفات المفوضية السامية اللائي اضطلعن بدور هام في الجهود الرامية إلى حماية النساء والأطفال. وقدمت المستشارة الخاصة للمفوض السامي المعنية بالقضايا الجنسانية عرضا عن آخر ما قامت به المفوضية السامية من جهود في سبيل تعميم مراعاة القضايا الجنسانية.

٣- وأشـــادت الوفود طيلة الاجتماع بمساهمة المفوض السامي لوبرز أثناء فترة ولايته وأعربت عن ثقتها في القيادة المؤقتة وفي إخلاص موظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

ثانياً - زيارة الرئيس إلى تشاد والسودان

٤- قدم الرئيس تقريرا عن الزيارة التي قام بها إلى تشاد والسودان (غرب دارفور) من ٢٩ كانون الثاني/يناير إلى ٦ شباط/فبراير. وقد أشاد بالجهود المبذولة، ولا سيما التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وشركائها من المنظمات غير الحكومية، ودعا المجتمع الدولي إلى بذل مزيد من الجهود لمواجهة هذه الأزمة، وذلك على وجه الخصوص من خلال تقديم تمويل إضافي إلى عمليات الطوارئ الرامية إلى تلبية الاحتياجات في مجال الحماية ووضع تعريف أوضح لولايات جميع الجهات الفاعلة في الميدان واختصاصاتها. وعلى الجبهة السياسية في السودان، أعرب عن شعوره بأن اتفاق السلام بين الشمال والجنوب يشكل تطورا إيجابيا ومنطلقا محتملا لعودة اللاجئين والمشردين داخليا. وأعرب الرئيس عن امتنانه لحكومتي تشاد والسودان لحفاوة ضيافتهما وتعاونهما وكذا لموظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية في تشاد والسودان الذين ساهموا في الإعداد لبعثته وترتيب أمورها.

ثالثاً - إقرار جدول أعمال الاجتماع الثاني والثلاثين وبرنامج العمل لعام ٢٠٠٥

٥- أُقِر جدول أعمال الاجتماع (EC/55/SC/CRP.1/Rev.1). كما أُقِر برنامج عمل اللجنة الدائمة لعام ٢٠٠٥ (EC/55/SC/CRP.2) دون تنقيح في صيغته التي أقرها الاجتماع المخصص للتخطيط الذي عُقِد في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

رابعاً - الإدارة والمراقبة المالية والرقابة الإدارية والموارد البشرية

ألف - تقرير عما استجد في مجال الإصلاحات الإدارية

٦- قدمت المفوضة السامية بالنيابة تقريرا عن أحدث التطورات في مجال إصلاح إدارة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. واستعرضت الإجراءات المتخذة في أعقاب عملية استعراض طريقة العمل في المقر الرئيسي التي تستجيب للتوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة، وشددت على أن هذا الاستعراض هدف إلى تحسين طريقة دعم المقر الرئيسي للمكاتب الميدانية. وعلى سبيل متابعة الاستنتاجات الواردة في تقرير مانيت، تجري سلسلة من المشاورات ترمي إلى وضع اقتراحات للتنفيذ وإدخال تحسينات. ولبلوغ هدف يتمثل في عدم حدوث أي زيادة في العدد الإجمالي للوظائف في المقر الرئيسي في عام ٢٠٠٦، وفي إطار صيغة يشار إليها برمز ١٠/٩٠، طُلِب إلى المديرين تحديد ما نسبته ١٠ في المائة من "الموارد" المتاحة لهم يمكن نقلها إلى ميادين تحظى بقدر أكبر من الأولوية.

٧- وقد أبدت وفود عدة ترحيبها باستجابة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة، ولا سيما ما يتعلق منها بالإدارة بأسلوب يتوخى تحقيق نتائج محددة، وبمواصلة تطوير المعايير والمؤشرات وبمشروع تجديد نظم الإدارة. كما لقي تركيز المفوضية على عملها في الميدان ترحيباً، شأنه في ذلك

شأن الاقتراحات المفيدة الواردة في تقرير مانيت. ومع ذلك، وُجِّهت دعوات إلى المفوضية بمواصلة عملية تحسين الشـــفافية، ولا سيما فيما يتعلق بعمل المفتش العام. وأبدى البعض حرصهم على ضرورة زيادة مستوى مشاركة المفوضية في مجال تأمين الحماية وتحسين أمن الموظفين العاملين في الميدان، والحفاظ على قدرة المفوضية على مواجهة حـــالات الطوارئ. ورحبت عدة وفود بالتقدم المحرز في نظام Project Profile. كما تكرر التشديد على أهمية شراكات المفوضية مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية.

٨- ووافقت المفوضة السامية بالنيابة على إعادة النظر في مسألة زيادة مستوى الشفافية في عمل المفتش العام، بمـــا في ذلك مدى إمكانية إطلاع اللجنة التنفيذية على التقارير المتعلقة بعمليات التفتيش والتحقيق، وعلى إجراء اســـتعراض للجنة الرقابة ولاختصاصاتها. كما وافقت على وجوب إبقاء الاهتمام منصبّاً على ضرورة العمل من أجل إيجاد حلول دائمة للمشاكل السائدة في أفريقيا في الوقت الراهن.

باء - مقترح يقضي بإنشاء وظيفة مساعد للمفوض السامي (معني بتأمين الحماية)

٩- حصل توافق للآراء على إرجاء اتخاذ أي قرار بشأن اقتراح إنشاء وظيفة مساعد للمفوض السامي معني بتأمين الحماية إلى حين تعيين مفوض سامي جديد، كما أعربت معظم الوفود عن شعورها بضرورة إجراء مزيد من المشاورات بشأن هذا المقترح وما يتصل به من مسائل إدارية. إلا أن وفودا عدة حثت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على ترقية وظيفة المعني بإعادة التوطين فورا إلى مستوى نائب المدير بغية كفالة الاستجابة الفعالـــة للتطورات الإيجابية التي عرفتها مؤخرا الفرص المتاحة لإعادة التوطين، كما أبدت وفود عديدة تأييدها للمقترح القاضي بتعميم مبادرة تكملة الاتفاقية.

جيم - مصفوفة متعلقة بمتابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن حسابات عام ٢٠٠٣

١٠- عرض المراقب المصفوفة المتعلقة بمتابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن حسابات عام ٢٠٠٣ التي لقيت ترحيبا بوصفها تجسيدا لتزايد الشفافية. وطُلِبت معلومات إضافية عن التقدم المحرز في مشروع تجديد نظم الإدارة، وبخاصة فيما يتعلق بالأموال التي استخدمها الشركاء في التنفيذ. وقد أكد المراقب أن ذلك المشروع، بعد اعتماده في المقر الرئيسي، استُخدِم في المراجعة النهائية لحسابات عام ٢٠٠٤. غير أن تنفيذه التام سيستغرق سنتين رغم أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تستطيع الآن متابعة التقدم المحرز شهرا بشهر.

دال - عرض شفوي عما استجد في عمل مكتب المفتش العام

١١- قدم المفتش العام عرضا شفويا عما استجد في عمل مكتبه في عام ٢٠٠٤ وأعلن عن خطة لتعزيز مهمة التفتـــيش وتوسيع نطاقها في عام ٢٠٠٥. ذلك أن المكتب سيواصل تطوير إطار مفوضية الأمم المتحدة السامية لشـــؤون اللاجئين للمساءلة، ويشمل ذلك العمل على وضع تدابير وقائية وذات أهداف محددة لمنع سوء السلوك ولتســـجيل نتائج الإجراءات التأديبية في سجلات الموظفين؛ وتحسين التحقيقات من حيث النوعية والفترة الزمنية التي تستغرقها؛ ومواصلة التعاون مع هيئات التحقيق التابعة للأمم المتحدة في مجال دعم تطوير مهمات التحقيق في

أوساط شركاء المفوضية السامية من المنظمات غير الحكومية؛ ونشر مزيد من المعلومات عن أعداد وأنواع التحقيقات التي يجري تنفيذها.

١٢- ورحبت وفود عدة ببرنامج المفتش العام الطموح، وطلبت تقديم تقارير أكثر تفصيلاً في المستقبل. وأعربت الوفود عن تأييدها الواسع لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة، والتمست تفاصيل إضافية عن كيفية اعتزام المفوضية السامية الاستجابة لها. كما طلبت وفود عدة معلومات إضافية عن العلاقة القائمة بين مكتب المفتش العام ومكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية وعن حالات إحالة القضايا إلى وكالات إنفاذ القوانين. ورد المفتش العام قائلا إنه تم في الوقت الراهن إحالة خمس قضايا، ولكن هذا الإجراء لا يُتَّبع بشكل اعتيادي بسبب ضرورة أخذ الاختلافات بين المعايير الوطنية ومعايير الأمم المتحدة بعين الاعتبار. كما تعهد بتقديم ورقة عن اختصاصات مكتبه واختصاصات مكتب خدمات الرقابة الداخلية والعلاقة القائمة بينهما.

خامساً - الميزانيات البرنامجية والتمويل

ألف - الميزانيات البرنامجية والتمويل في عام ٢٠٠٤، والتوقعات بالنسبة لعام ٢٠٠٥

١٣- عرض المراقب آخر الأرقام الخاصة بعام ٢٠٠٤ والتوقعات بالنسبة لعام ٢٠٠٥، كما وردت في الوثيقة EC/55/SC/CRP.5. ففي عام ٢٠٠٤، استطاعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مرة أخرى حصر نفقاتها ضمن نطاق الموارد المالية الإجمالية المتاحة لها والحفاظ على استقرار مالي نسبي، وساعدها في ذلك حصول ارتفاع غير متوقع في حجم الأموال المرحَّلة من عام ٢٠٠٣ وتحديد سقف للنسبة المئوية لميزانيات التكاليف الإدارية للبرامج وللأمور غير المتصلة بالموظفين، فقد بلغت الإيرادات في عام ٢٠٠٤ ١ ٠٣١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، يضاف إليها مبلغ مرحَّل من عام ٢٠٠٣ مقداره ١٠٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وبما أن نفقات عام ٢٠٠٤ تُقدَّر بما مبلغه ١ ٠٦٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، فإن المبلغ المتوقع ترحيله إلى عام ٢٠٠٥ يساوي ٧٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وأشار المراقب إلى أن ما تحقق وما لم يتحقق من المكاسب المتأتية من تسويات العملات الأجنبية خلال عام ٢٠٠٤ بلغ ٦,٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وفيما يتعلق بالتوقعات الإجمالية لعام ٢٠٠٥، اتخذت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في إطار الميزانية البرنامجية السنوية ما يلزم من التدابير استعدادا لاحتمال حصول نقص في التمويل، وذلك على وجه الخصوص من خلال وضع حد أقصى لميزانيات التكاليف الإدارية للبرامج وللأمور غير المتصلة بالموظفين بنسبة ٩٥ في المائة. وأبدى المراقب تفاؤلا حذرا فيما يتعلق بالتوقعات المالية لعام ٢٠٠٥، ولكنه لم يستبعد مزيد من تدابير تقييد الميزانية.

١٤- واستعرض مدير شعبة العلاقات الخارجية الجهود التي بُذِلت لجمع التبرعات في عام ٢٠٠٤. ومن بين ما تحقق تعزيز الشراكة مع المانحين التقليديين وإيجاد مصادر تكميلية للتمويل وزيادة حجم مساهمات القطاع الخاص. وفيما يتعلق بعام ٢٠٠٥، أشار المدير إلى أن الاحتياجات المالية الحالية تبلغ ١ ٣٥٠,٦ مليون دولار من دولارات

الولايـــات المـــتحدة الأمريكية. ورغم أن مؤتمر التعهدات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ عبأ رقماً قياسياً بلغ ٤٠٥,٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية تبرع بها ٤٨ مانحاً، فقد طلب المدير إلى المانحين الوفـــاء بتعهداتهم في أقرب وقت ممكن بغية تلافي حصول أي اضطرابات في العمليات. وأعرب عن أسفه لتدني مســـتوى المساهمات التي تلقتها حتى الآن البرامج التكميلية الستة لعام ٢٠٠٥ (والتي بلغ مجموعها ٣٦٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)، ولكنه حث على ألا تؤدي الاحتياجات الناجمة عن التطورات الجديدة إلى تحويل الأموال من البرنامج السنوي.

١٥- وأعلنـــت وفـــود عدة عن تقديم مساهمات جديدة إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ولاحـــظ عـــدد من الوفود بقلق توقع المفوضية بألا يتم مرة أخرى تمويل الميزانية السنوية لعام ٢٠٠٥ بكاملها، وبأنهـــا، حتى لو مُوِّلت بكاملها، لن تسد جميع الاحتياجات التي جرى تحديدها. ويبرز هذا الأمر ضرورة إجراء تقيـــيم شامل تماماً للاحتياجات. كما ساد قلق بشأن تدني مستوى المساهمات المقدمة إلى البرامج التكميلية لعام ٢٠٠٥ وبشـــأن العجـــز المحتمل في مستوى التمويل المقدم إلى أفريقيا. وفي حين أثنت الوفود على ما قامت به مفوضـــية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في مجال مواجهة حالات الطوارئ الناجمة عن كارثة تسونامي، أعربت عن أملها في ألا يؤثر هذا الأمر على المساهمات المقدمة إلى الميزانية السنوية.

١٦- وكان هناك تأييد عام لإنشاء برنامج تكميلي لتدابير بناء الثقة في الصحراء الغربية ولفكرة ترحيل الأموال التي لم تُستَخدم من الفئة الثانية من الاحتياطي التشغيلي إلى ذلك البرنامج التكميلي. ودعا أحد الوفود إلى مواصلة النقاش بشأن ما إذا كان رسم تكلفة الدعم البالغ سبع في المائة المفروض على البرامج التكميلية سينطبق في هذه الحالة أيضا. ورداً على عدة تساؤلات أُثيرت بشأن السبب الكامن وراء إبقاء عملية تشاد/دارفور برنامجا تكميليا عِـــوض إدماجهـــا في البرنامج السنوي في عام ٢٠٠٥، أوضح المدير أن المفوضية لم تكن تعرف في الوقت الذي كانت تضع فيه الصيغة النهائية لميزانية عام ٢٠٠٥ كيف ستتطور الحالة في تشاد والسودان.

١٧- وردا على أسئلة طُرِحت بشأن تطبيق "التجميد" البالغة نسبته خمسة في المائة على الميزانيات المرصودة في عام ٢٠٠٥ للتكاليف الإدارية للبرامج وللأمور غير المتصلة بالموظفين، أوضح المراقب أن مستويات السقف المحدد تختلف من منطقة إلى أخرى وأن مديري المكاتب هم المسؤولون عن تحديد الميزانيات الواجب خفضها. وأضاف أن المفوضية تحبذ خفض الميزانيات في مطلع السنة لا نهايتها، ولكنه حذَّر من أن السقف المحدد في بداية الأمر قد لا يكـــون مع ذلك كافيا. وبخصوص الاستفسار عن السبب الكامن وراء ارتفاع المبلغ المرحَّل فيما يتعلق ببرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين، رد المراقب بأن هذه المسألة تناقش في الوقت الراهن وستقدم بشأنها معلومات إضافية. وبخصوص ما طُرِح من أسئلة بشأن آثار تقلبات قيمة الدولار الأمريكي، ذكر المراقب عدداً من المشاكل من بينها الاختلافات في سعر الصرف بين تاريخ تعهد ما وموعد تسلم الأموال والمبالغ المدفوعة فعليا فضلاً عن الفوارق بين أســـعار صرف العملات في السوق وأسعار الصرف التي تعتمدها الأمم المتحدة وكون العديد من برامج المفوضية تُنفَّذ بعملات غير الدولار الأمريكي.

١٨- واعتمد مشروع المقرر الوارد في (المرفق الثامن للوثيقة EC/55/SC/CRP.5).

باء – تقييم المرحلة التجريبية من الفئة الثانية من الاحتياطي التشغيلي

١٩- أوضح المراقب أن استعراض الفئة الثانية من الاحتياطي التشغيلي الوارد في الوثيقة EC/55/SC/CRP.6 يحوي كذلك تقرير الخبير الاستشاري المستقل ومشروع مقرر يقترح تمديد المخطط التجريبي.

٢٠- ورحبت وفود عديدة بتقرير الخبير الاستشاري المستقل وباقتراح تمديد المرحلة التجريبية. وفي حين أثنت وفود عدة على ارتفاع مستوى الشفافية وتحسن المبادئ التوجيهية، طالب عدد منها أيضا بالمضي في تحسين المعايير وبعرض تحليلات إضافية على اللجنة التنفيذية في دورتها لعام ٢٠٠٦. وحث أحد الوفود المفوضية على كفالة ألا تؤدي الفئة الثانية إلى التجزيء، ووافق على المقترح القاضي بنشر تقارير منتظمة عن المستجدات عبر الموقع الإلكتروني. وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء ما قد يلحق بتمويل الميزانية السنوية وبعملية التخطيط ووضع الميزانية بطريقة قوامها تلبية الاحتياجات من أثر سلبي. وبالنظر إلى أن الفئة الثانية تعد آلية قيِّمة تتيح للمانحين تمويل الأنشطة الأساسية التي لا تُدرَج في الميزانية السنوية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، أبدى أحد الوفود تأييده لفكرة إدامة الفئة الثانية اعتبارا من عام ٢٠٠٦، ولكنه لم يعارض تمديد المخطط التجريبي إلى نهاية عام ٢٠٠٦. وأكد وفد آخر أن على المانحين أن يضمِّنوا الرسائل التي يتعهدون فيها بتقديم مساهمات تأكيد ما إذا كانوا سيقدمون أموالا إضافية. ونوقِشت مسألة إدراج التكاليف الإدارية العامة الإضافية في مخصصات الفئة الثانية واتُّفِق على أن تواصل المفوضية بحث هذا الموضوع. ولاحظ المراقب التأييد الواسع لفكرة الإبقاء على الفئة الثانية وأكَد أن المفوضية ستواصل عملها فيما يتعلق بمسألتي الشفافية وتوفير معايير واضحة.

٢١- واعتمد مشروع المقرر الوارد في (المرفق الأول للوثيقة EC/55/SC/CRP.6)، بعد إدخال التعديلات التي اقترحتها عدة وفود.

جيم – تحليل لمزايا ومساوئ المقترح القاضي بتمديد فترة الميزانية البرنامجية إلى سنتين

٢٢- أوضح المراقب أن الورقة المعروضة (EC/55/SC/CRP.7) تقدم تحليلا أوليا لمزايا ومساوئ فكرة تمديد دورة الميزانية إلى سنتين سيجري التوسع فيها في الاجتماعات الاستشارية غير الرسمية القادمة.

٢٣- وأعربت وفود عدة عن تأييدها لفكرة تمديد فترة الميزانية إلى سنتين لأن في هذا مواءمة مع منظومة الأمم المتحدة ولأن من شأنها أن تحسِّن التخطيط الطويل الأجل. كما شدد أحد الوفود على أن من شأنها أن تعزز الاستمرارية والاستقرار، بينما أعرب وفد آخر عن خيبة أمله من أنه لم يتم إعداد تحليل أكثر تعمقا لعرضه على هذا الاجتماع. وقيل إن بالإمكان توفير الوقت والمال إذ إن السنة الثانية من ميزانيات السنتين لا يجري الإعداد لها من الصفر وأنه يمكن تبني بعض المرونة في السنة الثانية. وعلاوة على ذلك، فإن بعض برامج المفوضية متعددة السنوات أصلاً. غير أن بعض الوفود رأت أن من الصعب ضمان تكييف الميزانية في السنة الثانية وذلك بسبب أخطار من بينها أنه إذا وقعت أزمة كبرى في السنة الأولى فقد يحدث عجز في التمويل في السنة الثانية. ونبه عدد من الوفود إلى أنها ستستمر في تقديم مساهماتها المالية سنة بسنة حتى لو تم اعتماد ميزانية السنتين لأنها تضع ميزانياتها على أساس سنوي.

٢٤- ولفت المراقب الانتباه إلى أن اعتماد نهج ميزانية السنتين لا يعني زوال عهد التقارير المالية السنوية؛ فستواصل المفوضية إعداد التقارير المالية السنوية وإخضاع حساباتها للمراجعة الخارجية سنويا. وشدد على أن المفوضية لم تتبن بعد موقفا بشأن هذه المسألة، وأضاف أنه أحاط علما بالتعليقات التي أدلي بها في هذا الشأن وسيقدم تفاصيل إضافية إلى الاجتماعات الاستشارية غير الرسمية القادمة. وبخصوص مسألة تكييف الميزانية في السنة الثانية على وجه التحديد، أشار المراقب إلى أن عددا من الآليات والتقنيات متاحة لهذا الغرض.

سادساً - الحماية الدولية

٢٥- سلطت مديرة إدارة الحماية الدولية الضوء في عرضها الشفوي للمستجدات في مجال تنفيذ برنامج الحماية، على الروابط الوثيقة والمباشرة القائمة بين إدارتها والمكاتب والرامية إلى تحسين مستوى الحماية في الميدان، ويشمل ذلك "تعميم" برنامج الحماية. وتعمل إدارة الحماية الدولية على تجميع أفضل الممارسات المتبعة في مجال توفير الحماية بفضل منحة من مؤسسة فورد. ومن بين المجالات التي تحظى بالأولوية في عام ٢٠٠٥ إحراز مزيد من التقدم في معالجة المشاكل الناجمة عن ظاهرة عديمي الجنسية وتعزيز فهم الثغرات على مستوى الحماية بقصد إنارة الطريق أمام استراتيجيات بناء القدرات وتحسين ما تعتمده المفوضية من عمليات لتحديد الأهلية للتمتع بصفة اللاجئ. كما أُحرِز تقدم في البحث عن حلول دائمة للمشاكل السائدة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وكذلك في مجال تطوير إطار الحلول الدائمة. وستبقى مبادرة تكملة الاتفاقية وسيلة هامة تتيح مواصلة تنفيذ برنامج الحماية. كما ستنشُد إدارة الحماية الدولية سبلا لتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية في مجالي بث الوعي ببرنامج الحماية وإدماجه فيما تقوم به تلك المنظمات من أعمال. والتمست المديرة رأي الوفود بخصوص جدوى إعداد تقرير مرحلي شامل بمناسبة مرور خمس سنوات على بدء تنفيذ البرنامج، وهو الموعد الذي ستكوِّن المفوضية والدول والمنظمات غير الحكومية بحلوله نظرة عامة مشتركة عن الثغرات والتحديات والتوجهات المستقبلية.

٢٦- وقد أكد المتحدثون في تدخلاتهم التزامهم المتواصل ببرنامج الحماية، وأعلن وفدان أنهما سيقدمان تقريريهما عن جهودهما لتنفيذه إلى اللجنة الدائمة أثناء اجتماعها في حزيران/يونيه. ورأت عدة وفود أن العمل على إعداد تقرير شامل للاحتفاء بذكرى مرور خمس سنوات على بدء تنفيذ البرنامج فكرة جديرة بالاهتمام. وفيما يتعلق بعنصر مبادرة تكملة الاتفاقية الذي يركز على توجيه المساعدة الإنمائية، دعيت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى إعداد تقرير مسهب عن تجاربها في مختلف البلدان الأفريقية بغية تمكين الدول من الإسهام في صياغة اتفاق عام في هذا المجال. كما طلب من المفوضية اتخاذ إجراءات فورية لتطبيق النص المتعلق بانتفاء صفة اللاجئ عن اللاجئين الروانديين.

٢٧- ورحبت المديرة بعزم عدد من الدول تقديم تقارير عن تنفيذها لبرنامج الحماية وبدعم المبادرات الجديدة المتعلقة بانعدام الجنسية. وأوضحت أنه تم التفكير فعلا في الدعوة إلى عقد اجتماع على مستوى الوزراء وأن المسألة تحتاج إلى بحث متأن وإلى التشاور مع المفوض السامي الجديد. وتعهدت بالمضي في العمل على رفع الرتبة الإدارية لوظيفة رئيس قسم إعادة التوطين، ولكنها أحالت أي تعليق إضافي على هذه المسألة إلى المفوضة السامية بالنيابة. وبخصوص تطبيق النص المتعلق بانتفاء صفة اللاجئ عن اللاجئين الروانديين، لاحظت المديرة أن مفوضية

الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين سيتعين عليها إمعان النظر في كل فترة من الفترات المختلفة للهجرة الجماعية وأن نزع صفة اللاجئين لا يشكل عائقا أمام العمل على تشجيع العودة الطوعية إلى أرض الوطن. وفيما يتعلق بمسألة توجيه المساعدة الإنمائية، تعكف المفوضية على إعداد بيان بأفضل الممارسات في سياق مبادرة تكملة الاتفاقية. وقد وعدت المديرة بإحالة مسألة إعداد تحليل للتجارب في مجال تطبيق هذا النهج إلى زملائها لمزيد من التفكير.

سابعاً - الأنشطة الإقليمية والبرامج العالمية

٢٨- استهل مساعد المفوض السامي حديثه عن بند الأنشطة الإقليمية والبرامج العالمية بلفت الانتباه إلى تطورات عدة عرفتها العمليات من بينها مواجهة المفوضية المتميزة لحالات الطوارئ الناجمة عن كارثة تسونامي نزولاً على طلب الأمين العام. وعلى أساس خبرة المفوضية وتجربتها في مواجهة حالات الطوارئ وقدرتها على القيام بذلك، أنشأت نظام التحرك السريع بالتعاون الكامل مع أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ويحظى أمن الموظفين بعناية بالغة وتعكف المفوضية على تنفيذ التوصيات المتمخضة عن الاستعراض الداخلي الموسع لمسألة الأمن الذي أجري في العام الماضي. وتطرق مساعد المفوض السامي إلى الجهود التي بُذلت مؤخرا لتيسير إيجاد حلول دائمة لحالات اللاجئين التي طال أمدها عبر وسائل من بينها تعزيز قدرة المفوضية على جمع بيانات دقيقة وقياس التقدم المحرز. كما تحقق تقدم في التسجيل عبر نظام Project Profile وفي مجال تعميم استخدام المعايير والمؤشرات وكفالة إيلاء الاعتبار اللائق للاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال والمسنين من خلال تنفيذ مشروع تعميم مراعاة القضايا المتصلة بالسن ونوع الجنس.

ألف - آسيا والمحيط الهادئ

٢٩- بعد مقدمة مقتضبة واستعراض لعملية مواجهة حالات الطوارئ الناجمة عن كارثة تسونامي في المحيط الهندي، ركز المدير في عرضه على ثلاثة مجالات حظيت بالاهتمام في إقليم آسيا والمحيط الهادئ وهي: تعزيز إطار حماية اللاجئين وإيجاد حلول دائمة وتلبية احتياجات النساء والأطفال في مجال الحماية.

٣٠- وأشادت الوفود إجمالا بالسرعة التي تحركت بها المفوضية وأوصلت بها مواد الإغاثة الطارئة إلى ضحايا كارثة تسونامي وإن أبدت عدة وفود قلقها إزاء ما يجري حاليا من إعادة النظر في وجود الجهات الفاعلة الخارجية في مقاطعة آتشي الإندونيسية. وذكّر المدير بأن المفوضية ورغم أنها تلقت دعماً كبيراً من الحكومة الإندونيسية فقد أثيرت تساؤلات عما إذا كان وجودها بعد انتهاء مرحلة الطوارئ متماشياً مع ولايتها. والمفوضية بانتظار توضيح بشأن هذه المسألة، وهي على استعداد لإيجاد بديل لطريقة عملها الحالية. كما أشار المدير إلى أن استراتيجيات تحقيق الانتعاش في المدى الأطول في سري لانكا، بما في ذلك العنصر المؤلف من "الإعادات الأربع"[(١)]، يجري تنقيحها بغرض أخذ سياق كارثة تسونامي بعين الاعتبار.

---

(١) إعادة التوطين وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة البناء.

٣١- أثير عدد من الحالات المحددة. فقد أشادت وفود عدة بالجهود التي بذلتها مؤخرا الأطراف المهتمة بإيجاد حلول لمشكلة سكان المناطق الجبلية في كمبوديا وبفتح الحوار بشأنها، هذا في الوقت الذي أعربت فيه عن قلقها إزاء وصول المفوضية إلى الهضاب العليا الوسطى وإدراج وافدين جدد في مذكرة التفاهم. واسترعت وفود عدة الانتباه إلى التقلبات التي تطبع أوضاع التيبيتيين الذين يعبرون نيبال، ودعت المفوضية ونيبال وبوتان إلى إيجاد تسوية لمشكلة اللاجئين البالغ عددهم ١٠٠ ٠٠٠ المقيمين في مخيمات في جنوب شرق نيبال والتي طال أمدها. ونوقشت حالة الكوريين الشماليين المقيمين في الصين. وأشيد بتايلند لتوسيعها نطاق قبولها لطلبات اللجوء، ولكنها دعيت إلى منح اللاجئين من ميانمار حقوق العمل وحرية التنقل، وإلى إعطاء دور قوي في مجال الرصد للمفوضية في مجالس المقاطعات لقبول طلبات اللجوء بمجرد إعادة إنشائها. وكان القمع الذي يطال اللاجئين حاليا في ماليزيا مدعاة للقلق رغم التقدم المحرز مؤخرا في تعزيز نظام اللجوء. ولقيت خطوات المفوضية الإيجابية في بابوا غينيا الجديدة ترحيبا، شأنها في ذلك شأن مبادرات المفوضية بشأن تعميم مراعاة القضايا المتصلة بالسن ونوع الجنس. وذكر وفد المنظمات غير الحكومية الدول بأن عدم إصدار شهادة الميلاد يعد المصدر الرئيسي لظاهرة عديمي الجنسية وبأن الدول يجب عليها أن تركز على هذه الناحية إذا كانت جادة في سعيها إلى خفض عدد عديمي الجنسية. ونعت المدير ظاهرة عديمي الجنسية في المنطقة بأنها تشكل "الولاية الثانية" للمفوضية وأكد أن المفوضية على استعداد لتقديم المساعدة في هذا الصدد.

باء - مكتب آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط

٣٢- قدم المدير تقريرا عن التقدم المحرز على درب إيجاد حلول دائمة لمشكلة اللاجئين والأشخاص الذين يشكلون محور اهتمام المفوضية في المنطقة التي يغطيها مكتب آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط. وأشاد بالخطوات التي اتخذتها عدة جمهوريات في آسيا الوسطى لمنح الجنسية للاجئين، وأعلن عن عزم المفوضية النظر في مسألة إعلان نزع صفة اللاجئين عن الطاجيك المشردين في أواخر عام ٢٠٠٥ بالتشاور مع الحكومات المعنية. وستجري مناقشات إضافية بشأن إمكانية إيجاد حلول دائمة أخرى لمشكلة اللاجئين وعديمي الجنسية في المنطقة. وأشاد المدير بإعادة توطين الأفغان في آسيا الوسطى وعلق على التطور الذي عرفته حالة اللاجئين الأفغان مؤكّدا أن برنامج العودة الطوعية الذي يحظى بدعم المفوضية سيستمر في عام ٢٠٠٥. كما رحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المشاورات الاستراتيجية التي جرت مؤخراً في بروكسل مع الحكومات المعنية والمجتمع الدولي بشأن تحديد الحلول الطويلة الأجل. ومع ذلك، لا تسمح الظروف السائدة في بعض أجزاء أفغانستان بعد بالعودة. وبالنسبة لمعظم اللاجئين العراقيين، لا تتيح الظروف الراهنة كذلك عودة آمنة وكريمة إلى أرض الوطن. ووصف المدير الجهود التي تبذلها المفوضية، رغم ما يعترضها من مشاكل ضخمة، لمساعدة العراقيين الذين عادوا بشكل عفوي عبر شبكة من المنظمات غير الحكومية العاملة في البلد، وأعرب عن أسفه لكون الميزانية التكميلية للعراق لعام ٢٠٠٥ لم تتلق أي مساهمات جديدة. والاستعدادات جارية لاستقبال عدد أكبر من العائدين بمجرد تحسن الظروف.

٣٣- وقدم المدير تقريرا عن التقدم المحرز في مجال إدماج القضايا المتصلة بنوع الجنس وبالسن في العمليات الجارية في المنطقة، وأشاد إشادة خاصة بالدعم الذي حظيت به عملية إعادة توطين ضحايا العنف الجنسي والعنف

القـــائم على أساس نوع الجنس من الأفغان. وشدد على ضرورة وجود آليات لمنع الهلاك المأساوي للقادمين من أفريقيا جنوب الصحراء الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط من شمال أفريقيا إلى أوروبا ولدعم قدرة دول شمـــال أفريقيا على تمييز طالبي اللجوء من بين الحشود المختلطة من المهاجرين الذين يعبرون المنطقة، وشدد على ضرورة منع إبعاد طالبي اللجوء واللاجئين الذين يجري اعتراضهم إلى أماكن يتهدد فيها الخطر حياتهم وأمنهم.

٣٤- وأثنـــت وفـــود عـــدة على ما تقوم به المفوضية في سبيل إيجاد حلول دائمة للمشاكل السائدة في آسيا الوسطى، ورحبت بمبادرة سد الثغرات على مستوى الحماية. وكان هناك تأييد واسع النطاق لنهج الحلول الشاملة الذي تعتمده المفوضية فيما يتعلق بالحالة الأفغانية وكذلك لاستراتيجية إقامة روابط لكفالة أخذ مبادرات التنمية الخاصـــة بالأشـــخاص الذيـــن يشكلون محور اهتمام المفوضية بعين الاعتبار. وفيما يتعلق بالعراق، حظي موقف المفوضية المتمثل في عدم تشجيع العودة إلى البلد بالتأييد، وأثنت وفود عدة على اعتماد المفوضية سياسة "الإدارة عن بعد" وإقامة علاقات مع الوزارات العراقية. ورحب عدد من الوفود بما تقوم به المفوضية فيما يخص مكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس والجهود التي شرعت في بذلها من أجل تعميم مراعاة القضايا المتصلة بنوع الجنس وبالسن على صعيد المجتمعات في الشرق الأوسط، وقالت إنها تتطلع إلى توسيع نطاق هذا النهج ليشمل سائر العمليات التي يقوم بها مكتب آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط.

٣٥- وأشـــادت وفـــود عديدة بالتقدم الذي تحقق بفضل برنامج تدابير بناء الثقة في تندوف ومخيمات لاجئي الصحراء الغربية، وأعلنت بعض الوفود تأييدها لإجراء مرحلة ثانية في عام ٢٠٠٥. وطلب تسجيل اللاجئين في مخيمات تندوف ورد المدير بقوله إن المفوضية تعتزم مواصلة الاتصالات الدبلوماسية مع جميع الأطراف المعنية.

٣٦- وشدد المدير على ضرورة إنشاء أطر جديدة لسياسات تتوخى إيجاد حلول مستدامة لمشاكل الأفغان الذين لا يستطيعون بعد العودة إلى ديارهم يتجاوز مداها نطاق المساعدة الإنسانية ليشمل قضايا الفقر والهجرة. وعلق على مسألة "الحوالات" النقدية التي تأتي إلى أفغانستان من مواطنين يعملون في الخارج، وقال إن المفوضية تبحث مختلف جوانب هذه المسألة مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الهجرة الدولية. وشكر المدير بلدان المنطقة على كرم استضافتها للعراقيين في إطار نظام "الحماية المؤقتة".

جيم - أوروبا

٣٧- سلط المدير الضوء على ما تشهده أوروبا من عمليات تحول وتغير معقدة لها انعكاسات بالغة على مسألتي اللجوء والهجـــرة، بما في ذلك إتمام المرحلة الأولى من تنسيق الإجراءات الأوروبية في مجال اللجوء وانضمام ١٠ دول أخرى إلى الاتحـــاد. وقـــد وضع مكتب أوروبا إطاراً استراتيجياً من خمس سنوات يركز على ثلاثة مواضيع رئيسية هي: تعزيز نظم اللجوء وتشجيع الاستقرار والبحث عن الحلول وتأمين الدعم لعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

٣٨- ورغم انخفاض عدد طلبات اللجوء، فإن تعزيز نظم اللجوء في أوروبا يعد أمراً عسيراً جداً. لقد قدمت المفوضية دعماً قوياً للمرحلة الأولى من عملية تنسيق نظم اللجوء على صعيد الاتحاد الأوروبي رغم ما انتابها من مخاوف من أن التوجيهات المتعلقة باللجوء أدنى من المعايير وأفضل الممارسات الدولية في بعض من جوانبها المهمة.

وتركز المفوضية حالياً على المرحلة الثانية التي تهدف إلى إنشاء نظام موحد للجوء بحلول عام ٢٠١٠، وفق ما هو مقرر في برنامج لاهاي الذي تم اعتماده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وفي أوروبا الأوسع نطاقا، تعمل المفوضية على تعزيز الحوار عبر الحدود بين الدول الواقعة على جانبي الحدود الخارجية الجديدة للاتحاد الأوروبي من خلال آليات من بينها عملية سودركجوبينغ. ومن المزمع عقد آخر اجتماع لمتابعة مؤتمر جنيف لعام ١٩٩٦ المعني بمشاكل اللاجئين والمشردين والهجرة ومسائل اللجوء المعروف أيضاً باسم "عملية مؤتمر كومنولث الدول المستقلة" في وقت لاحق من عام ٢٠٠٥، وسيجري تحليل مستفيض للثغرات القائمة بغرض تحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الإجراءات.

٣٩- كما استعرض المدير دور مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في شمال وجنوب القوقاز وفي منطقة البلقان حيث تشارك المفوضية في حوار متعدد الأطراف يهدف إلى تقييم التقدم المحرز بعد اتفاق دايتون وتحديد المهام التي لا تزال تقوم بها المفوضية في مجال العودة الطوعية. ويجري العمل على إعادة هيكلة وجود المفوضية في غرب أوروبا ووسطها بغرض تيسير صياغة الاستراتيجيات ووضع خطط لمواجهة ما يطرأ من التحديات المشتركة في الوقت الذي يتم فيه تبسيط المسائل المتصلة بملاك الموظفين والهياكل والمهام والمسؤوليات.

٤٠- وأعربت وفود عديدة عن دعمها لعمل المفوضية في شمال القوقاز وللحوار الرفيع المستوى المزمع إجراؤه بشأن الأمن البشري. ولقيت المفوضية دعماً في سعيها المتواصل إلى إيجاد حلول دائمة للمشاكل السائدة في جنوب شرق أوروبا، بما في ذلك عودة الأقليات إلى كوسوفو. ولقيت مبادرة "٣x٣" في منطقة البلقان ترحيباً بوصفها نموذجاً لإيجاد حلول لمشكلة اللاجئين من خلال التعاون الوثيق واعتماد نهج ثلاثي الأطراف. وأعرب أحد الوفود عن أسفه البالغ لتنامي ظاهرة كره الأجانب والخلط بين قضايا اللاجئين وقضايا الهجرة، ودعت وفود عدة إلى قدر أكبر من تقاسم المسؤوليات والأعباء داخل الاتحاد الأوروبي.

٤١- ورداً على بعض التدخلات، أدلى المدير بتعليق مؤداه أن تزايد الاهتمام بإنشاء قنوات وبرامج للهجرة القانونية في أوروبا قد يؤدي إلى إزالة بعض من الخلط الذي يقع بين طالبي اللجوء والمهاجرين. كما أن المفوضية تود أن ترى زيادة في أماكن إعادة التوطين التي توفرها أوروبا. وفيما يتعلق بارتفاع عدد طلبات اللجوء في بعض الدول الأعضاء الجديدة الواقعة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، لا بد من قدر أكبر من تقاسم المسؤوليات لمساعدة الدول التي لا تزال نظمها الخاصة باللجوء هشة.

٤٢- وأكد المدير أن المفوضية لا تزال تولي اهتمامها لمسألة إعادة توطين اللاجئين الموجودين في صربيا والجبل الأسود ولضرورة إزالة الحواجز التي تعترض عودتهم. ورغم سيطرة مناخ في كوسوفو يصعِّب عودة الأقليات، فإن المفوضية ملتزمة تمام الالتزام بدعم عودة المشردين داخلياً إلى ذلك الإقليم وستحافظ على وجودها هناك في عام ٢٠٠٦. وفي أذربيجان، من المزمع أن تقوم بعثة بإعادة تقييم دور المفوضية وتحسين أداء تدخلاتها وجهودها في مجال الدعوة. وبخصوص جورجيا، تم الشروع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ في عملية تهدف إلى تحديد المشردين داخليا، ولكن لا تزال هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الأموال لإتمامها.

دال - أفريقيا

٤٣- استعرض المدير أوضاع اللاجئين الراهنة في أفريقيا، وسلط الضوء على عودة ما يربو على ٣٥٠ ٠٠٠ لاجئ منذ أن جرى حوار في السنة الماضية بشأن العودة الطوعية وإعادة الإدماج بطريقة تضمن دوامه في أفريقيا، وتوقع أن تعود أعداد أكبر بكثير من اللاجئين طوعا في عام ٢٠٠٥. ويبقى إيجاد الحلول الدائمة الهدف الأساسي الذي تسعى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إجمالاً إلى تحقيقه في أفريقيا، ولكن الأمر يحتاج إلى قدر أكبر بكثير من المشاركة من جانب الجهات الفاعلة في مجال التنمية. وتتمثل التحديات الرئيسية التي تواجهها المفوضية في دعم عمليات العودة بما يكفي من الموارد في بدايتها، ومواصلة تقديم الدعم إلى اللاجئين في الحالات التي طال أمدها.

٤٤- وبينما رحب عدد من الوفود بتزايد عدد حالات العودة الطوعية، أقرت بضرورة مواجهة تحديات عديدة لكي تستمر موجات العودة الطوعية من بينها الأمن والألغام الأرضية والهياكل الأساسية والتنمية الاقتصادية وتوفير موارد الرزق. وشدد عدد من الوفود على الخطر الذي يشكله انتشار الأسلحة الخفيفة على استتباب السلم، وأعربت وفود أخرى عن قلقها إزاء تدهور الظروف الأمنية في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٥- وأدلت وفود عدة بتعليقات مفادها أن المجتمع الإنساني الدولي لا يستجيب بالقدر الكافي لكفالة حماية العدد المتزايد من المشردين داخلياً المنتشرين عبر العالم، ولا سيما في السودان وليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ودعت إلى توضيح المسؤوليات فيما يتعلق بالمشردين داخلياً وإلى إجراء تقييم للنهج التعاوني المتبع في دارفور.

٤٦- وتعددت الإشادات بالتخطيط المشترك لخطة العمليات القطرية، ورحبت الوفود بالتقدم الذي أحرزته المفوضية في تطوير استخدام المعايير والمؤشرات. غير أن أحد الوفود حث المفوضية على إتمام التدريب في مجال استخدام المعايير والمؤشرات في جميع مكاتبها الميدانية قبل نهاية عام ٢٠٠٥، وسُجِّلت دعوات إلى اعتماد مزيد من المؤشرات المتعلقة بالقضايا البيئية والأمنية. وحظي بالتشجيع تكثيف الجهود من أجل تعميم مراعاة القضايا المتصلة بالسن ونوع الجنس، واسترعى أحد الوفود الانتباه إلى نموذج للمشاركة الجيدة للجنسين أفرزه برنامج "الإعادات الأربع" في ليبيريا. وطُلِب تقديم تقرير عن أحدث التطورات في تنفيذ مبادرات "الإعادات الأربع" في أفريقيا.

٤٧- وأبدت وفود عديدة انزعاجها لنقص الأغذية في أجزاء عدة من أفريقيا، محذرةً من أن هذا المشكل المزمن قد يتحول إلى أزمة إنسانية. كما وجهت عدة بلدان مستضيفة للاجئين نداءات قوية إلى المجتمع الدولي بتقديم قدر أكبر من الدعم في المجالات الهامة التي لها صلة بإعادة إدماج العائدين، ولا سيما ما يتعلق منها بالأمن، وكانت هناك دعوة إلى إجراء دراسة لأفضل الممارسات المحلية في مجال إعادة الإدماج لمعرفة السبب الذي يجعل هذا الحل الدائم مستعصياً إلى ذلك الحد على دول أفريقية عديدة.

٤٨- وأقر المدير في ردوده بأن ثمة حاجة إلى مزيد من الدعم من جانب الجهات الفاعلة في مجال التنمية رغم أن استراتيجية "الإعادات الأربع" تمضي إجمالا بشكل جيد. واعترف أنه يمكن إدخال تحسينات على التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وشجع المجتمع الدولي على تبني فكر جديد فيما يتعلق بالمسؤولية عن المشردين داخلياً. وأشار إلى أن خطة العمل الشاملة الخاصة بالصومال تسجل تقدماً جيداً حيث سيكتمل مشروع خطة عمل عما قريب. وفي الختام،

دعا المدير المانحين إلى تقديم قدر أكبر من الدعم إلى برامج العودة الطوعية في بوروندي وليبيريا وجنوب السودان وكذلك إلى الاستراتيجيات المحلية للإدماج والاعتماد على الذات مثل مساعدات التنمية للاجئين والتنمية من خلال الإدماج المحلي بغية تحسين مستوى الحماية والمساعدة في حالات اللجوء طويل الأمد.

هاء - نظرة عامة عن العملية الخاصة بحالة السودان

٤٩- استعرض مدير العملية الخاصة بحالة السودان الحالة الراهنة في تشاد ودارفور وجنوب السودان. فقد اجتازت الحالة في تشاد مرحلة الطوارئ رغم أنها لا تزال هشة. وهناك نحو ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ يقيمون في ١١ مخيماً ولا يزال ١٨ ٠٠٠ لاجئ يقيمون بمحاذاة الحدود. وتلزم موارد ضخمة لتلبية احتياجات هامة من بينها توفير المياه والأغذية والحطب؛ ويزيد من تعقيد المسألة التوتر القائم بين اللاجئين والسكان المحليين بسبب شح الموارد.

٥٠- وفي دارفور، حققت منظومة الأمم المتحدة تقدماً في مجال توفير المساعدة للمشردين داخلياً. وتتولى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مسؤولية حماية المشردين داخلياً وعودتهم الطوعية إلى قراهم الأصلية في غرب دارفور. ولكن الحالة الأمنية الراهنة لا تبرر عودة جماعات ضخمة من المشردين داخلياً واللاجئين، فبالرغم من بعض التطورات الإيجابية، فلا بد من حل سياسي لإنهاء النزاع. ومع ذلك، وضعت الحكومة السودانية خططاً لإعمار القرى الواقعة في غرب دارفور، وتم توقيع رسالة تفاهم بشأن العودة الطوعية للمشردين داخلياً إلى غرب دارفور وداخله، وقد وقعت بالفعل حالات عودة محدودة.

٥١- وفي جنوب السودان، أنعش اتفاق السلام الأمل في إيجاد حل سياسي لإنهاء عقود من الحرب الأهلية. وقد قدم المدير وصفاً لنهج المفوضية المؤلف من شقين هما: سد احتياجات من عادوا بشكل عفوي وأقاموا في مناطقهم الأصلية وتطوير القدرة الاستيعابية للمجتمعات المستقبلة للاجئين والمشردين داخلياً؛ وتعزيز الحماية بغية إيجاد بيئة مواتية لعمليات عودة منظمة وموجهة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥ إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك. ومن المتوقع عودة ٥٥٠ ٠٠٠ لاجئ إضافي من البلدان المجاورة وما يناهز ذلك العدد من المشردين داخلياً. ولكن افتقار مناطق العودة إلى الهياكل الأساسية واستمرار انعدام الأمن لا يتيحان العودة بأعداد كبيرة في الوقت الراهن. وبما أنه لم يُتعهد إلا بنسبة ٥ في المائة من التمويل المطلوب، دعا المدير إلى التحرك فوراً قبل بدء موسم الأمطار.

٥٢- وأعربت الوفود عن قلقها البالغ إزاء الظروف السائدة في مخيمات اللاجئين في تشاد، وبخاصة فيما يتعلق بخط الإمداد بالأغذية والمخاطر الأمنية. وطلب أحد الوفود في معرض تعليقه على التكلفة التقديرية لمساعدة اللاجئين في تشاد جدولاً يتضمن مقارنة لتكاليف مساعدة اللاجئين عبر العالم. وأُثيرت مخاوف أعظم شأناً بخصوص احتياجات المشردين داخلياً في منطقة دارفور في مجال الحماية وحالتهم الأمنية. وحظي الدور الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين فيما يخص المشردين داخلياً في غرب دارفور بالتأييد، ولكن أحد الوفود تساءل عما إذا كانت الاختلافات بين رسالة التفاهم الموقَّعة مع الحكومة السودانية ومنسق الشؤون الإنسانية ومذكرة التفاهم الموقَّعة مع منظمة الهجرة الدولية تعني ضمناً أن مستويات الضمانات والتدابير تختلف من جهة إلى أخرى في المنطقة. وطلبت وفود عديدة مزيداً من التوضيح للأدوار التي تقوم بها مختلف الجهات الفاعلة في دارفور، وأعربت وفود عدة عن تأييدها لمبادرة تدعو

إلى إجـــراء تقيـــيم شـــامل للنهج التعاوني لحماية المشردين داخلياً بمشاركة جميع الجهات الفاعلة. ودعا أحد الوفود إلى اضطلاع الأمم المتحدة عاجلاً بدور ريادي قوي وإلى تولي وكالة واحدة مهمة تنسيق مجمل المساعدات الخارجية وأشكال الحمايـــة المقدمـــة إلى المشردين داخلياً في دارفور، بينما شدد وفد آخر على مسؤولية المجتمع الدولي في معالجة الأسباب الجذرية للمشكل والبحث عن حل دائم للأزمة وتوفير المساعدة للضحايا في إقليم دارفور.

٥٣- وبخصـــوص الحالة في جنوب السودان، أبدت وفود عديدة قلقها إزاء تدني مستوى التمويل الذي تلقاه برنامج العودة، كما دعت الوفود التي اغتنمت الفرصة للإعلان عن تقديم مساهمات لهذا الغرض الوفود الأخرى إلى تقديم مزيد من الدعم وإلى الإشراك المبكر للوكالات الإنمائية بغية كفالة سبل عيش مستدامة للعائدين. ومن المجـــالات الأخرى التي انصب عليها اهتمام خاص فيما يتعلق بحالة هؤلاء العائدين قضايا الملكية ومشكل الألغام وضرورة كفالة حرية الاختيار والعلم التام بمجريات الأمور للعائدين.

٥٤- وبخصـــوص دور المفوضـــية في دارفور، أوضح المدير أنه تمت صياغة اتفاقات بشأن نطاقات المسؤولية الجغرافية فـــيما يـــتعلق بالمشـــردين داخلياً في غرب دارفور وشمالها وجنوبها: ذلك أن رسالة التفاهم الموقَّعة مع الحكومة السودانية ومنســـق الشؤون الإنسانية تستهدف العودة الطوعية للمشردين داخلياً إلى غرب دارفور وداخلها في حين تكفل مذكرة التفاهم الموقعة مع منظمة الهجرة الدولية التنسيق مع الحكومة السودانية ومع منسق الشؤون الإنسانية فيما يتعلق بالعائدين إلى شمـــال دارفور وجنوبها. ويوجد نحو ٤٢ مركزاً دولياً في جنوب السودان تتولى فيها المفوضية المسؤولية عن المشردين داخلـــياً، ورغـــم أن المســـؤوليات القطاعية واضحة، فإن نطاقات المسؤولية الجغرافية المحددة لا تزال بحاجة إلى توضيح. وســـيعالج اجـــتماع قادم استراتيجية للحماية وخطة للعودة خاصتين بجنوب السودان. وفيما يتعلق بالنهج التعاوني، ذكَّر المدير الوفود بأن الاحتياجات والتحديات كبيرة وبأن هناك من العمل أكثر مما يكفي لجميع الجهات الفاعلة المعنية.

واو - الأمريكتان

٥٥- قدم المدير نظرة عامة مقتضبة عن حالة اللاجئين في أمريكا الشمالية واللاتينية والجوانب الرئيسية لعمل المفوضـــية في مختلف المناطق دون الإقليمية. وشدد على أن إحصاءات النازحين الكولومبيين في البلدان المجاورة لا تعكس البعد الحقيقي لهذه الأزمة. ولدى منطقة الأمريكتين مشاكل مشتركة تستدعي إحساساً أقوى بالمسؤولية الجماعية وتضامن الدول، ولا سيما في مجال معالجة المشاكل المعقدة التي يطرحها النزاع في كولومبيا، حيث زادت المفوضية مؤخراً حجم وجودها الميداني. كما أن المفوضية بصدد مراجعة دورها في نظام التنسيق الخاص بالمشردين داخلياً؛ حيث تعد مذكرة تفاهم مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وتقوم بأنشطة لبناء القدرات تهدف إلى زيادة الفعالية في مجال تنفـــيذ التشريعات المتعلقة بالمشردين داخلياً. وتعد خطة عمل ميكسيكو لتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بمثابة تنفيذ برنامج الحماية في المنطقة ودعا المدير الدول الأعضاء إلى الحفاظ على زخم تنفيذ خطة العمل تلك.

٥٦- كمـــا أعربـــت الوفود عن التزامها الراسخ بخطة عمل ميكسيكو، بما في ذلك أجزاؤها المتعلقة بإعادة التوطين والإدمـــاج المحلي وبتعزيز نظام اللجوء في المنطقة، ودعت وفود عدة المانحين إلى توفير ما يلزم من الدعم لتحقيق أهداف الخطـــة. وطلب أحد الوفود مساعدة المفوضية في صياغة تشريعات جديدة بشأن اللجوء وأكد عرض بلاده إعادة توطين

اللاجـــئين الكولومبيين. وفيما يتعلق بالحالة في كولومبيا، تجددت النداءات من أجل الدعم الدولي بالنظر إلى الأثر البعيد المـــدى للأزمـــة. ورغـــم أن أحد الوفود استرعى الانتباه إلى بعض التحسنات التي شهدتها الحالة الأمنية والإنسانية والتي أتاحت عودة بعض الأسر المشردة داخلياً إلى المناطق التي كانت تقيم فيها وانخفاض عدد حالات النزوح الجديدة، فلا يزال ثمـــة قلق بالغ بشأن حالة المشردين داخلياً وحجم حالات اللجوء واستمرار انعدام الأمن في العديد من المناطق. وتكتسي الآلية الثلاثية الأطراف القائمة ومبادرة المفوضية لمساعدات التنمية للاجئين وتنفيذ خطة عمل ميكسيكو أهمية بالغة جداً في تسوية تلك الحالة. وقد شددت وفود عدة على ضرورة تحسين عملية رصد المعابر الحدودية، وذلك عبر وسائل من بينها زيادة حجم وجود المفوضية، وكفالة فصل العناصر المسلحة عن الأشخاص الذين يشكلون محور اهتمام المفوضية.

٥٧- ومـــن بين القضايا الأخرى التي أولتها الوفود اهتماماً خاصاً حالة اللاجئين الهايتيين؛ وبعض الممارسات الإقليمية المتعلقة باستقبال طالبي اللجوء واحتجازهم وإبعادهم؛ وضرورة التصدي لمشكلة الاتجار بالنساء والأطفال في مـــنطقة البحر الكاريبي. وأُثني على دور المفوضية في تحسين هياكل الحماية والتنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي، وعلاقاتها الإيجابية مع منظمة الهجرة الدولية وما تقوم به في مجال إعادة التوطين في المنطقة، وتم بالمقابل تشجيع المفوضية على توطيد التنسيق بين المكاتب في المنطقة بغرض تحسين مستوى الحماية.

٥٨- وقـــد أعـــرب المديـــر عن تقديره للدعم الذي حظيت به خطة عمل ميكسيكو بشكل خاص ولمختلف التعهدات بإعادة توطين اللاجئين في المنطقة. ووافق على أن يمعن النظر أكثر في عدد من القضايا التي أثيرت، بما في ذلك تعزيز وجود المفوضية في المنطقة.

زاي - البرامج والشراكات العالمية

٥٩- ذكَّـــرت مديـــرة شعبة الدعم التنفيذي بأن البرامج العالمية تشكل محور أولويات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وتشمل الجهود الرامية إلى مواصلة تنفيذ برنامج الحماية على الصعيد الميداني وكذلك تحقـــيق الأهـــداف الإنمائـــية للألفية، وبخاصة ما يتعلق منها باجتثاث الفقر وبالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتعليم الأساســـي ومكافحـــة فـــيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وشددت على ضرورة إقامة شراكة وتعاون وثيقَين داخل المفوضـــية ومع المنظمات الأخرى على حد سواء. ومن بين المجالات الرئيسية التي شددت عليها الجهود الرامية إلى تحسين نوعـــية البرامج في الميدان، ولا سيما عبر وضع نُهُج إدارة قائمة على أساس تحقيق نتائج محددة؛ وتنسيق مختلف المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال البحث عن الحلول الدائمة؛ وإدماج الأبعاد المتعلقة بالسن ونوع الجنس عبر آليات من بيـــنها التســـجيل. ومـــن شأن انتماء المفوضية إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن يساعدها في حملتها من أجل جعل احتياجات السكان المشردين داخلياً جزءاً من المجهودات المبذولة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٠- وأثنت وفود عدة على التقدم المحرز في مجال تعميم مراعاة الشواغل المتعلقة بالسن ونوع الجنس، ورحبت بـــالجهود الرامية إلى توسيع نطاق الحوار في هذا الصدد مع اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين يشكلون محور اهتمام المفوضية. وسيناقَش تقييم للمشروع التجريبي لتعميم مراعاة القضايا المتعلقة بالسن ونوع الجنس في اجتماع اللجنة التوجيهية الذي ستعقده في شهر نيسان/أبريل. وطالب أحد الوفود بأن يكفل جميع مديري المكاتب الالتزام

الـــتام بإدماج التوعية بالقضايا المتعلقة بالسن ونوع الجنس في جميع برامج المفوضية. وسُجِّلت دعوات إلى توفير مزيد من المعلومات عن الدروس المستخلصة من المبادرات المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجـــنس في ســـيراليون وعن التدريب الذي يتلقاه الموظفون الموجودون على قائمة التوظيف فيما يتعلق بالعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس.

٦١- وأُشـــيد بجهود المفوضية في سبيل إقامة شراكات في مجال تثقيف اللاجئين وتمكينهم، ولكن أحد الوفود اســـترعى الانتباه إلى ضرورة تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للشباب وأعرب عن تشجيعه لمزيد من التعاون في هـــذا المضـــمار بين المفوضية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية. وفيما يتعلق بالشـــراكات الأخـــرى، شددت وفود عدة على أهمية وجود روابط بين وكالات الشؤون الإنسانية والوكالات الإنمائية ورحبت بالتطورات في برامج "الإعادات الأربع" وبانطلاق عمليات التقييم في أربعة بلدان. وطلب أحد الوفود مزيدا من التفاصيل عن تعاون المفوضية مع المؤسسات المالية فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية وإدراج المعايير الخاصة باللاجئين في عمليات التخطيط الاستراتيجي. وحظي التعاون بين المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي بإشادة قوية، ولا سيما فيما يتعلق بالجهود المشتركة لإدارة أزمة نقص الأغذية في أفريقيا. وأكد أحد الوفود التزام بلاده بتقديم الخبرة والمساعدة التقنية إلى المفوضية، وبخاصة في حالات الطوارئ.

٦٢- وأشادت وفود عدة بالأشواط الهامة التي تم قطعها في مجال التسجيل عبر نظام Project Profile، ولكنها التمست مزيداً من التفاصيل، ولا سيما عن معدل التنفيذ وتوفير الوثائق الخاصة باللاجئات. وفي معرض الإشادة بالإنجازات التي تحققت حتى الآن في مجال اعتماد استخدام المعايير والمؤشرات، اقترحت بعض الوفود توسيع نطاق استخدامها كأداة للرصد.

٦٣- وأكدت المديرة أن نظام Project Profile بدأ العمل به في ستة بلدان في عام ٢٠٠٤ ومن المتوقع تنفيذه في نحـــو ٣٠ بلدا في عام ٢٠٠٥. وفيما يتعلق باستخدام المعايير والمؤشرات، سيصدر تقرير بُعيد الاجتماع يحدد المكاتب الـــتي تســـتخدمها ويحـــدد كذلـــك الثغرات التي تعتري نظام الحماية. وتقيم المفوضية في إطار جهودها من أجل تحقيق الأولويات الخمس الخاصة بالأطفال، تعاوناً وثيقاً مع اليونيسيف ومؤسسة إنقاذ الطفولة ولجنة حقوق الإنسان.

٦٤- ووافقـــت المديرة على أن التوعية بالقضايا الجنسانية ينبغي أن يمتد نطاقه ليشمل برامج أخرى عدا تلك الخاصة بالبلدان الـ ١٦ التي انطلق العمل من أجله فيها على سبيل التجربة في عام ٢٠٠٤. وأشار مساعد المفوض الســـامي إلى أن مستوى الالتزام بتعميم مراعاة القضايا المتعلقة بالسن ونوع الجنس كان جلياً خلال التدخلات المبكرة وأن هذه المسألة سيتم إدماجها في أهداف جميع البرامج الإقليمية في عام ٢٠٠٦.

ثامناً - سياسة البرامج/الحماية

٦٥- قدمـــت المديـــرة مشـــروع خطـــة المفوضية الاستراتيجية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ الـــتي تقـــوم على السياسات والدروس المستخلصة من تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ والإرشـــاد الـــتقني المقـــدم من أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز وجهات أخرى راعية للخطة والمبادئ

التوجيهـــية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حالات الطوارئ. وتعرض الخطة أهداف المفوضية واستراتيجياتها الرئيسية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في أوساط اللاجئين والعائدين وغيرهـــم من الأشخاص الذين يشكلون محور اهتمامها ولكفالة نيل حقوق الإنسان للمصابين منهم بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ما تستحقه من احترام. وسيتم وضع الصيغة النهائية للخطة في الأسابيع القادمة.

٦٦- وقد رحبت أغلبية الوفود التي أخذت الكلمة بالخطة الاستراتيجية بوصفها طموحة وشاملة. وأعربت وفود عدة عن رغبتها في معرفة المزيد عن الجوانب المالية للخطة. ورحب أحد الوفود بشكل خاص بالنهج القائم على أساس تحقيق نـــتائج محددة، ولكنه طلب مزيداً من المعلومات عن الكيفية التي سيقاس بها التقدم المحرز، والتمست وفود أخرى تفاصيل إضافية عن نتائج الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤. وشدد عدد من الوفود على ضرورة حصول السكان المحليين وكذلـــك اللاجئين على العلاج والربط بين الوقاية والرعاية. وسُجِّلت دعوات إلى التركيز بقدر أكبر على الشباب وعلى إقامـــة مـــزيد مـــن الترتيبات التعاونية فيما بين البلدان المتجاورة، وفق ما تم التشديد عليه في مؤتمر برنامج الأمم المتحدة المشـــترك المعـــني بالإيدز الخامس عشر لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الذي عُقِد في تايلند. وارتأى أحد الوفود في معرض إشادته بالتركيز على التنسيق أن تحديد المفوضية بدقة أكبر لمحور تركيزها الخاص ولمساهمتها من شأنه أن يساعدها في الحصول على مزيد من الدعم من المانحين. وأعرب وفد المنظمات غير الحكومية عن شعوره بأن الاحتـــياجات الخاصة للنساء والفتيات واحتياجات اللاجئين في المناطق الحضرية تحتاج إلى قدر أكبر من العناية والموارد. وأعـــرب ممـــثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز عن تأييده للنهج التعاوني والقائم على أساس احترام حقوق الإنسان المتبنى في الخطة الاستراتيجية وعن رأيه بأن الخطة متماشية مع الميزانية الموحدة.

٦٧- ورداً على ما قُدِّم من طلبات لمزيد من المعلومات، أكد كل من المديرة والمستشار الخاص المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز أن التقرير الكامل لعام ٢٠٠٣ أصبح متاحاً وأن تقرير عام ٢٠٠٤ سيكون متاحاً في نيسان/أبريل أو أيار/مايو. لقد استوفيت متطلبات الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ من حيث التمويل والسقف الزمني، وتُعتبر خطة الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ بدورها قابلة للإنجاز رغم أن هذا الأمر يتوقف جزئياً على مســـتوى الـــتمويل المـــتاح. وبوصف المفوضية إحدى الهيئات الداعمة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، فإن احتياجاتها من حيث التمويل تندرج ضمن ميزانية موحدة وسيتم إدماجها بكاملها في الميزانيات القطرية لعام ٢٠٠٦.

٦٨- وتعهـــد المستشار الخاص بإيلاء قدر أكبر من العناية للشباب. وفيما يتعلق بتوفير العلاج المضاد لفيروس نقـــص المـــناعة البشـــرية للاجئين والسكان المحليين على حد سواء، تتمثل سياسة المفوضية في السعي إلى إقناع الحكومات المستضيفة والجهات المانحة بإدراج اللاجئين في برامجها. ويحظى منع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل بـــدوره بالأولوية. وقد دأبت المفوضية على تركيز جهودها على أفريقيا لأنها تعد المنطقة الأكثر تأثراً في الوقت الراهن، ولكنها بصدد توسيع نطاق اهتمامها ليشمل المشاكل الخاصة التي يطرحها فيروس نقص المناعة البشرية في آسيا. ومن المزمع أن يشرع منسق للشؤون الإقليمية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في العمل مطلع نيسان/أبريل.

تاسعاً - بيان لرئيس مجلس الموظفين

٦٩- أشاد رئيس مجلس الموظفين بمساهمة المفوض السامي خلال سنوات خدمته الأربع وأعرب عن أسف المجلس بشأن جوانب معينة تتعلق بمعالجة التحقيق الذي أفضى إلى استقالته. وقد كاتب مجلس الموظفين الأمين العام مطالبا باتخاذ إجراءات صارمة لكفالة احترام الأصول المرعية ومبدأ السرية الأساسي في التحقيقات. وبيَّن الرئيس في نظرته إلى المستقبل، المجالات التي تحظى بأولوية مجلس الموظفين في عام ٢٠٠٥ في ميادين أمن الموظفين ورفاههم والممارسات المتعلقة بهم والمساواة بين الجنسين. وتعهد مجلس الموظفين بالعمل عن كثب مع المفوضة السامية بالنيابة ومساعد المفوض السامي في هذه الفترة الانتقالية.

عاشراً - مسائل أخرى

٧٠- في إطار هذا البند، استرعى الرئيس انتباه اللجنة إلى مختلف القرارات ذات الصلة بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وكان من بينها القرار الشامل الذي يصدِّق على تقرير الدورة الخامسة والخمسين للجنة التنفيذية (A/RES/59/170)؛ وقرار بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا (A/RES/59/172)؛ وقرار يقضي بتوسيع عضوية اللجنة التنفيذية (A/RES/59/169).

٧١- كما ذكر الرئيس اللجنة بالاجتماعات الاستشارية غير الرسمية القادمة المتعلقة بالميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٦؛ وبالمقترح القاضي بتمديد فترة الميزانية البرنامجية إلى سنتين؛ وبأمن الموظفين وسلامتهم؛ وبالقضايا التي ستتناولها اللجنة التنفيذية في استنتاجاتها لعام ٢٠٠٥ بشأن الحماية الدولية. كما أن المكتب سيجري مشاورات مع الأعضاء بشأن إمكانية وموعد عقد اجتماع آخر للتشاور بخصوص مكتب المفتش العام.

٧٢- وعندئذ، أعلن الرئيس رفع الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الدائمة.

المرفق الأول

قائمة بالنقاط المشمولة بإجراءات المتابعة

١- إنشاء دائرة لإعادة التوطين يرأسها موظف من فئة مد-١؛

٢- استئناف الحوار بشأن المقترح القاضي بإنشاء وظيفة مساعد للمفوض السامي (معني بتأمين الحماية) والقضايا الإدارية ذات الصلة بالموضوع؛

٣- ورقة لمكتب المفتش العام بشأن علاقته بمكتب خدمات الرقابة الداخلية؛

٤- التقارير المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية التي ستُدمَج مستقبلاً في العروض الاستراتيجية المتعلقة بالأنشطة الإقليمية والبرامج العالمية؛

٥- مزيد من التقارير عن استخدام المعايير والمؤشرات؛

٦- معلومات عن المبلغ المرحَّل فيما يتعلق ببرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين؛

٧- تحليل التجارب في مجال توجيه المساعدة الإنمائية؛

٨- معلومات إضافية عن تنفيذ مبادرات "الإعادات الأربع" في أفريقيا.

المرفق الثاني

مقرر بشأن

الميزانية البرنامجية والتمويل في عام ٢٠٠٥

إن اللجنة الدائمة،

إذ تذكِّر بالمقرر الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والخمسين بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية (A/AC.96/1003، الفقرة ٢٤) وكذلك بالمناقشات التي أجرتها في إطار بند الميزانيات البرنامجية والتمويل في الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة الدائمة،

وإذ تؤكد أهمية تقاسم الأعباء والمسؤوليات على الصعيد الدولي في تخفيف العبء على البلدان المستضيفة، ولا سيما النامية منها،

١- *تلاحظ* أن الاحتياجات الإجمالية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في إطار برنامجها السنوي لعام ٢٠٠٥ تبلغ، استناداً إلى المتطلبات المعروفة حالياً، ٩٨١,٦ مليون دولار أمريكي، وفق صيغة البرنامج التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والخمسين (والتي شملت ٢٨,٧ مليون دولار أمريكي من الميزانية العادية للأمم المتحدة و٧ ملايين دولار أمريكي خاصة ببرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين)؛

٢- *تلاحظ* أن ميزانيات البرامج التكميلية لعام ٢٠٠٥ تبلغ في الوقت الراهن ٣٦٩ مليون دولار أمريكي؛

٣- *تقر* أن حالات الطوارئ والأنشطة غير المتوقعة خلال عام ٢٠٠٥ قد تفضي إلى ضرورة وضع برامج تكميلية إضافية أو توسيع نطاق القائم منها وأن الحاجة قد تدعو إلى وجود موارد إضافية، عدا ما توفره الميزانيات القائمة، لتلبية احتياجات من ذلك القبيل؛

٤- *تلاحظ والقلق يلازمها* أن المفوض السامي اضطر إلى خفض عدد الأنشطة المقررة في إطار الميزانية البرنامجية السنوية توقعا لحدوث عجز في التمويل؛

٥- *تحث* الدول الأعضاء، في ضوء اتساع نطاق الاحتياجات التي يتعين على المفوضية تلبيتها، على الاستجابة بسخاء وبروح من التضامن، وفي الوقت المناسب، للنداء الذي وجَّهه المفوض السامي من أجل تقديم الموارد اللازمة لتغطية الصيغة الموافَق عليها من الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٥ بكاملها ولتلبية متطلبات ميزانيات البرامج التكميلية لعام ٢٠٠٥.

المرفق الثالث

مقرر بشأن

استعراض الفئة الثانية من الاحتياطي التشغيلي

إن اللجنة الدائمة،

إذ تذكر بمقرر اللجنة التنفيذية (A/AC.96/1003، الفقرة ٢٤(ج)) الذي طلبت فيه إجراء تقييم مستقل للفئة الثانية من الاحتياطي التشغيلي،

١- *تلاحظ* بالتقدير تقرير التقييم المستقل؛

٢- *تلاحظ* التوصية التي وجَّهها تقرير التقييم ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى اللجنة التنفيذية بأن تقرر في دورتها السنوية العامة السادسة والخمسين تمديد الفترة التجريبية للفئة الثانية من الاحتياطي التشغيلي حتى يتسنى لها اتخاذ قرار نهائي بشأنها في دورتها السنوية العامة السابعة والخمسين؛

٣- *تطلب* إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن تعرض على اللجنة الدائمة في آذار/مارس ٢٠٠٦ تحليلاً للفترة التجريبية الممددة وأن تقدم توصية بشأن قيمة الفئة الثانية من الاحتياطي التشغيلي والحاجة إليها فيما بعد الفترة التجريبية الممددة؛

٤- *تطلب* إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن تدرج في مشروع ميزانيتها البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٦ احتياطياً تشغيلياً مؤلفاً من عنصرين هما الفئة الأولى من الاحتياطي التشغيلي التي يعادل مبلغها ٧,٥ في المائة من الأنشطة المبرمجة وعنصر آخر هو (الفئة الثانية من الاحتياطي التشغيلي) ومبلغها ٥٠ مليون دولار أمريكي؛

٥- *تطلب إلى المفوضية كذلك* أن تتخذ خلال الفترة التجريبية الممتدة خطوات لتحسين مستوى تبادل المعلومات والشفافية في عمليات الفئة الثانية من الاحتياطي التشغيلي؛

٦- *تشدد* على أن آلية الفئة الثانية من الاحتياطي التشغيلي ينبغي أن تقتصر على تمويل المشاريع التي تقع ضمن نطاق الولاية الأساسية للمفوض السامي؛ *وتطلب* إلى المفوضية أن تكفل تحقيق هذا الهدف عن طريق جملة وسائل من بينها وضع معايير استحقاق واضحة وتقديم تقارير وإسداء المشورة الملائمة، حسب الاقتضاء، إلى المانحين المحتملين.

- - - - -